

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

سلالة المناقشات الماضية

لقد استخلصنا من كافة المعطيات السالفة أن اتجاه السيد الخميني في حكم العقلاء بالوجوب (لا من نفس اللفظ) هو الدرج المستقيم، إلا أن حجية السيرة العقلائية تفتقر إلى الإيماء الشرعي، فرب ناقد يُناقش في وجود الإيماء و عدمه، و لكن درءاً و تخطيًّا عن طروء هذا الناقش قد اتجهنا نحو الاعتبار العقلائي (لا السيرة) حيث إن العقلاء قد اعتبروا و أسسوا اللزوم لدى استعمال مادة الأمر أو الصيغة، وبالتالي، و ببركة هذا التقريب المستجد سنستغني من الاستقصاء و الفحص عن وجود الإيماء الشرعي، إذ حجية الموضوعات الخارجية لا تفتقر إلى الإيماء و ذلك نظير اعتبار عقد المعاطاة حيث قد اعتبروه بحد اعتبار البيع، رغم أنه عديم الإيماء.

ثمار المبني المختلفة في كيفية استنباط الوجوب من الأمر و أما النتاج ما بين الاعتقاد بالدلالة الوضعية (المشهور) أو الدلالة الإطلاقية (المحقق العراقي) أو بحكم العقل (المحقق النائي) أو باعتبار العقلاء (السيدي البروجردي و الخميني)، فينجلب في باب التعارض.

أما التضارب ما بين الدلالة الوضعية و بين الإطلاقية، فمن الجلي أنه سوف تتفوّق و تغلب الدلالة الوضعية في المراد الاستعمالي على الدلالة الإطلاقية في المراد الجدي، حسب المقرر ضمن الأصول.

و سيراً في بيان الثمرات، فقد استعرض الشهيد الصدر مستوفياً لسبع ثمرات و تبعات لكلٍ من هذه الاتجاهات، فقال:

الثمرة الأولى: (تحقق و) تطرق الجمع الدلالي و العرفي، بناءً على مسلك الوضع، و على مسلك الإطلاق، دونه على مسلك الميرزا، و توضيح ذلك: أنه بناء على أن الوجوب مدلول عرفي لفظي للدليل، سواء كان مدلولاً عرفاً لفظياً بالوضع (وفقاً للمشهور) أو مدلولاً عرفاً لفظياً بالإطلاق و مقدمات الحكمة (وفقاً للمحقق العراقي) حينئذ يقع بين الدليل الدال على الوجوب، و الدليل النافي للوجوب، قواعد الجمع العرفي (تحمل العام على الخاص أو حمل الظاهر على النص)، باعتبار أن الوجوب و اللاوجوب، من شأنهن مدلائل للفظ، فلا بدّ من الجمع بينهما، بتقديم القرينة على ذي القرينة، بالنحو المقرر في قواعد الجمع العرفي و الدلالي، و أمّا بناء على مسلك الميرزا القائل بأن الوجوب ليس مدلولاً للفظ و لا محكياً عنه بخطاب المولى، وإنما هو ثابت بحكم العقل، إذن فلا معنى للرجوع إلى قواعد الجمع العرفي و الدلالي عند قيام دليل على نفي الوجوب مع تمامية دليل آخر على الوجوب (بل المحقق النائي لو أحرز الترخيص من أحد الدليلين فيحكم عقله بعدم الوجوب لأنّه معلق على عدم الترخيص و لكن لو لم يحرز الترخيص فيظل حكم العقل على الوجوب أداءً لحق المولوية) لأن الوجوب ليس مدلولاً للفظ ليطبق عليه قواعد الجمع العرفي.[1]

و تذنباً مُتممًا للثمرة الأولى، نشير أيضاً إلى ثمرة مختار السيد الخميني و هو حكم العقلاء حيث لو تعارض الدليلان لأتى للسيد أن يجمع بينهما تجميعاً عرفيًا دلاليًا من خلال عملية الحكومة و الورود فيقول بأن دليل الوارد المُرخص يرفع و يمحو موضوع اعتبار العقلاء للوجوب حقيقةً إذ قد علق و رهن السيد الخميني حكم العقلاء بالوجوب على عدم إحراز الترخيص و حيث قد

تعارضت الأدلة تعارضًا بدوياً فلا يعتبر العقلاء الوجوب ضمن هذه الأجواء (و كذا العكس بحيث جاء الوارد بلون الوجوب فيرفع موضوع اعتبار العقلاء بالاستحباب) فبالتالي يُعد الوارد هو الفائق و المهيمن على الدليل المقابل سواءً صيغ بنحو العام أو الخاص و سواءً أصبح هو الأقوى دلالةً على المورود أم أضعف، إذ قد نُقح ضمن الأصول بأن الأظهريه أو الأقوائيه لا تعد مقياساً لتقديم الوارد و الحكم على الدليل المقابل بل محورهما هو لون اللسان و كيفية البيان.

فبالتالي إن أبنيَةَ المحقق النائيني و السيد الخميني متساهمة و متقارنة في هذه النقطة المحددة (ارتهان حكم العقل و العقلاء على عدم الترخيص) إذ مفترضُهما هو أن البعث اللفظي قد حقق موضوع الطاعة لولا الترخيص.

ميزة اتجاه الأعلام الثلاثة في مبحث الأوامر

1. لقد امتاز منهاج المحقق النائيني و السيدي البروجردي و الخميني بمميزٍ نفيس، لأن اتجاهَهُم قد حَلَّ معضلةً "اطراد الأمر في الاستحباب" و التي قد نشأت من مقوله صاحب المعالم و هي: أن الأوامر الاستحبابية تعد أكبرَ عدداً، مقايسةً إلى الأوامر الوجوبية فتُصبح المستحببات مجازاً مشهوراً مُستغنِيَّةً عن القرينة و لا يتحقق التبادر في الوجوب كما زعمه المشهور، فهذه العويسقة تتوجه إلى مسلك المشهور المُعتقد بأن الأمر ظاهر في الوجوب عبر عملية التبادر، حيث يرد النقضُ عليهم بأنه كيف تبادرتم الوجوب من الأمر بينما الاطراد و شيوخ الاستعمال يقود الأمر إلى الاستحباب فلا يتتوفر التبادر إذن.

بينما وفقاً لمعتقدنا و لمنهج الأعلام الثلاثة فلا نهابٌ و نخشى من أزمة المجاز المشهور في الاستحباب و تعارض الاطراد مع التبادر إذ قد شيدنا مسبقاً منزلاً الوجوب والاستحباب حيث إنهم خارجان عن المدلول اللفظي و إن لفظ الأمر ممحض في البعث والإغراء فحسب، فالعقلاء يعتبرون الوجوب في البعث المعرى عن الترخيص و يعتبرون الاستحباب في البعث المفترض بالترخيص، فلا ينطرب أساساً بحث المجاز المشهور أو تختلف الاستحباب عن حقيقة الأمر و إلى آخره.

2. إن مبني المشهور يواجه اختلافاً شديداً ضمن علميات الاستظهار حيث يتناقشون: هل هذا الكلام ظاهر في الوجوب أم في الاستحباب، فلو انجرّ بهم المقام إلى عدم الظهور، لسرعان ما يحملون الأمر على الإجمال لأجل تساوي الاحتمالين، ثم يُنبعُ الدليل أو يُحمل على الاستحباب المتيقّن و يُجرّون البراءة عن الوجوب، بينما وفقاً للأعلام الثلاثة فلا يقع هذا النمط من الناقش إذ لا يعأون بنفس لفظ الأمر في استخراج الوجوب بل مُهتمُهم هو الاستقصاء والاستقراء ضمن الأدلة لكي يحرزوا نوعية الحكم الصادر (لا الظهور اللفظي) فهل يتواجد ترخيص ليعتبروا الاستحباب أو الترخيص مفقود و منعدم ليعتبروا الوجوب، فلو لم يستكشفوا الرخصة بل احتملواها أو ارتبوا فيها لتحتم عليهم الاحتياط تنفيذاً لحق المولوية في نظر العقل أو العقلاء، خلافاً لمسار المشهور، و على كل تقدير فلا نتورط نحن في ورطة الإجمال اللفظي.

تحطيم شائبة تجاه السيد الخميني

إننا ضمن الدورة الأصولية السالفة قد نقضنا بناية السيد الخميني بنقض و هو أن السيد لو أخرج الوجوب عن مدليل الألفاظ و ضممه إلى حكم العقلاء لتوجّب عليه أن يستنكر الجمع العرفي في باب التعارضات إذ إن قاعدة التجميغ المتعارف تنسكب على مدلائل الألفاظ المتعارضة ظهوراً، بينما السيد الخميني قد رفض دلالة اللفظ على الوجوب فعليه ألا يُطبق الجمع الدلالي العرفي، بينما قد أجرى الجمع العرفي في باب التعارضات.

ولكن الإجابة قد اتضحت ببركة البيانات الماضية بأن الورود و الحكومة لا تختصان بتجميغ ما بين الألفاظ فحسب بل لو ورد أي دليل رافع لموضوع الدليل المقابل -سيّان الدليل اللفظي أو العقلي- فهو يُعد أيضاً من مصاديق مبحث الورود إذ العبرة بلسان الدليل الرافع للموضوع بلا ملاحظة نوع الدليل المرفوع من اللفظي أو العقلي.

نعم لو حصرنا الورود أو الحكومة في إطار الألفاظ لهجم الإشكال على السيد الخميني.

الثمرة الثانية ضمن البحوث

الثمرة الثانية: أنه بناء على مسلك الوضع، و مسلك الإطلاق، تثبت لوازם الوجوب أيضا، دونه على مسلك الميرزا، و توضيح ذلك: أن الفقيه لو علم صدفةً بالتلازم بين وجوبين: بين وجوب الدعاء عند أول الشهر، و وجوب الدعاء عند آخر الشهر، بمعنى أنه إن كان الأول واجبا فالثاني أيضا واجب، و إن كان الأول مستحبًا فالثاني أيضًا مستحب، فإماً أن يكون كلاهما واجباً و إما كلاهما مستحبًا، فبعد العلم بهذه الملازمة و لو صدفة، حينئذ بناء على مسلك الوضع أو مسلك الإطلاق يثبت بدليل «ادع عند رؤية الهلال»، بالموافقة، وجوب الدعاء عند أول الشهر، و بالدلالة الالتزامية وجوب الدعاء عند آخر الشهر (الوجود الملائكي في آخر الشهر إذ من لوازم الأمر المطابقي توفر الملائكة في الفعل المشابه) للعلم بأنه لو واجب الأول لوجب الثاني، فيكون للدليل مدلول مطابقي و هو وجوب الدعاء عند أول الشهر و مدلول التزامي و هو وجوب الدعاء عند آخر الشهر، و الدليل حجة فيهما معا، لوضوح أن الظهور اللفظي سواء كان ظهورا لفظيا أو ظهورا إلقاءا هو حجة في المدلول المطابقي و في المدلول الالتزامي، و أما بناء على مسلك الميرزا القائل بأن خطاب المولى، «ادع عند رؤية الهلال» ليس مفاده الوجوب و عدم الترخيص في الترك، بل الوجوب بحكم العقل و مفاد خطاب المولى هو الطلب فقط من دون أن يكون دالا على الوجوب و عدم الترخيص، فعلى هذا لا يمكن إثبات اللوازم (بأن الدعاء آخر الشهر واجب أو ليس واجباً) لأن حكم العقل مرجعه فقط إلى لزوم الطاعة و الامتثال، و ليس له كشف و نظر إلى اللوازم، فلا تكون اللوازم في المقام حجة.

فيما تالي، وفقاً للمشهور، إن المداليل اللفظية هي المتصدية لكشف الملائكة الواقعية عن الألفاظ الصادرة إذ مفترضهم أن الوجوب ناتج عن الأمر ثم يتوصل منه الفقيه إلى الملائكة و يسرره به إلى مجال آخر، بينما الحكم العقلي لا صلة له باستكشاف الملائكة نبحث و نفحص فيه عن الملائكة ليسري إلى حكم آخر، بل مهمّة العقل أن يلاحظ نوع الإطاعة: هل الرخصة متوفّرة في هذا الحكم المحدد ليحكم بعدم لزوم الامتثال أم لا رخصة فيه، فلا ينشغل بالملائكة.

ونلاحظ عليه بأن العقل الحاكم بالوجوب يتأتى له استخراج أصل الملائكة الراسخ في عالم الثبوت الإلهي إذ ما من واجب إلا و يتمتع بمنشأ و ملائكة، غير أن العقل قاصر عن تنقية نوع الملائكة و مدى درجتها و نوعية أوصافه، بل يدرك بتوفّر أصل الملائكة في هذا البعض الوجوبي، ليس أكثر، فكذلك الكلام وفقاً للمشهور المعتمد بأن الوجوب نابع عن نفس اللفظ، فرغم أن الوجوب مدلول لفظي إلا أنه لا يفسّر عن نوعية الملائكة و لا يوضحه أساساً، بل إن وزان دلالة اللفظ يوازن وزان إدراك العقل في أصل توفّر الملائكة فقط، وبالتالي، حيث لم تتوصل إلى نوع الملائكة لفظياً و لا عقلياً فلا نتمكن من إسراء الحكم المطابقي إلى سائر الأفعال.

و الحصيلة أن الثمرة الثانية لم تثمر ثمرتها تماماً لورود النقض عليها.

[1] بحوث في علم الأصول، ج4، ص: 51